

مواضيع العدالة الانتقالية

التاريخ والنظرية

المحاكمات

فحص الموظفين

لجان الحقيقة

التعويضات

إحياء الذكرى

بحث

من نحن | للاتصال | الصفحة الرئيسية | النشرة الإخبارية | مواقع أخرى | دول معينة | تقارير وبيانات

نشرة أخبار العدالة الانتقالية

النشرة الإخبارية عدد أبريل/نيسان 2009 < أرشيف النشرات السابقة

في هذا العدد

- التقرير العالمي
- جديد المنشورات
- تقويم الفعاليات

انتقالات

أنباء العدالة الانتقالية من مختلف دول العالم

ما خفي كان أعظم

مقابلة مع السيدة (ليزا ماجاريل) مديرة برنامج التعويضات بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية وبرنامج مساءلة الولايات المتحدة الأمريكية



سؤال: كانت هناك أخيراً إشارات متعارضة صادرة من الكونجرس ومن مساعدي الرئيس (أوباما) حول أسلوب مواجهة الانتهاكات ومحاسبة الذين ارتكبوها خلال الحرب على الإرهاب. هل يمكنك أن تشرحي لنا الاحتمالات الممكنة؟

جواب: يزداد الشعور بضرورة اتخاذ إجراء لمواجهة تلك الانتهاكات ولكن دون تحديد إجراء معين. إن الرئيس (أوباما) لم يصرح بالتزامه بمواجهة ما حدث، ولكنه أعلن أن الجميع سواء أمام القانون. وهذا يدل على أنه لن يحاول دون إجراء الملاحقات القضائية. وقد صرح النائب العام (إريك هولدر) أنه يعتبر عملية صب الماء على وجوه الأفراد نوعاً من أنواع التعذيب. وتوجد بيانات أصدرها بعض المسؤولين بأن الأفراد المحتجزين قد خضعوا فعلاً للتعذيب كما توجد تقارير بأن وكالة الاستخبارات المركزية قد أتلفت 92 شريطاً من شرائط الفيديو تتعلق بالاستجواب. ولا يستطيع مكتب النائب العام أن يتجاهل ذلك.

كما يسود الشعور بين أفراد الشعب الأمريكي بأنه لا بد من إجراء التحقيق في تلك الانتهاكات. فقد نشرت جريدة USA Today (الولايات المتحدة اليوم) في شهر فبراير/شباط الماضي أن أكثر من 60 بالمئة من الأشخاص المشتركين في استفتاء نظمتها الجريدة يرون أنه من الضروري إجراء التحقيق في موضوع تعذيب المشتبه بأنهم ارتكبوا أعمالاً إرهابية.

سؤال: هل تعتقد أن هذا العدد يعث على التشجيع؟

جواب: إن استمرار ظهور معلومات جديدة عن تلك الانتهاكات سواء عن طريق الهيئات الرسمية أو التحقيقات الصحفية - يوحى بأن ما خفي كان أعظم وأنا لم نر إلا قمة جبل الجليد العائم، فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب وقد أعجبتني ما أتضح من اهتمام الجمهور الأمريكي بالأمر، وذلك لأن الرأي السائد خلال السنوات الماضية هو أن الجمهور يوافق مسبقاً على ما تتخذه الجهات المسؤولة.

سؤال: علمنا أنك منذ أيام حضرت الجلسة التي عقدتها اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ لبحث موضوع تكوين لجنة للتحقيق، وأنت قد ذكرت أن هناك ضرورة لتكوين مثل تلك اللجنة، ما هي انطباعاتك؟

جواب: إننا كانت مجرد جلسة استكشافية، ولم يوضع أي مشروع قانون بعد، وعندما دعا السناتور (باتريك ليهي Patrick Leahy) إلى عقدها، كان هدفه الاسترشاد ببعض الآراء، والاستماع إلى بعض الخبرات الخاصة بتلك اللجان، وكذلك التعرف على اتجاهات زملائه. وقد أتضح وجود بعض التأييد لدى الأعضاء الديمقراطييين للفكرة، ولكن لم يوافق عليها أي عضو من أعضاء الحزب الجمهوري. وكان المعارضون يقولون: "فلنترك الملاحقات القضائية تأخذ مجراها"، ولم يعيهم اتخاذ إجراءات صارمة، وكانوا يرون أن الحل هو الرجوع إلى موقف وزارة العدالة، وليس تكوين لجنة جديدة.

وفي رأي الشخصي أن تكوين لجنة للتقصي هو بديل مناسب للإجراءات القضائية، ولكنني أيضاً لا أعتقد أن المتابعات القضائية هي الطريق الوحيد لمواجهة أحداث الماضي. هناك معلومات كثيرة لا بد من جمعها من أجل تغيير السياسة التي سمحت بارتكاب تلك الانتهاكات. وقد تكون تلك المعلومات خارجة عن نطاق الاتهامات الجنائية.

سؤال: ما هي احتمالات تكوين لجنة للتقصي؟

جواب: لا يزال اقتراح السناتور (ليهي) قيد المناقشة، ولكن ليس من الواضح وجود تأييد كاف له في الكونجرس. وليس من المحتمل قيام جهود من الجانبين لتكوين لجنة في الوقت الحاضر. يبدو أن هناك استعداداً في الكونجرس للتحقيق في بعض جوانب ذلك الأمر، ولكن المشكلة هي أن لجان الكونجرس لا تقوم بالتحقيق إلا في بعض الأمور الصغيرة التي تدخل في نطاق صلاحياتها، إننا في حاجة إلى تحقيق شامل يغطي نطاق الأحزاب، بدلاً من استخدام السياسيين لبعض التحقيقات من أجل أغراضهم الشخصية. ولا تكف المعلومات عن الظهور يوماً بعد يوم، ونحن في انتظار صدور التقرير الكامل للجنة القوات المسلحة الذي لم يصدر منه إلا ملخص موجز. وسيظهر أيضاً تقرير من مكتب المسؤوليات المهنية حول نشاط المحامين الذين كانوا يعملون في حكومة الرئيس جورج بوش إلى جانب تحقيقات أخرى. وسوف تتضح الحاجة إلى إجراء تحقيق مستقل أكثر شمولاً ويربط كل الأجزاء معاً.

سؤال: ما هي الموضوعات التي استبعدت من المناقشة التي دارت حول المتابعات القضائية أو تكوين لجنة للتقصي؟

جواب: الموضوع الذي استبعد من المناقشة هو الضحايا أنفسهم. ويصعب على الناس مواجهة الواقع الخاص بتأثير ذلك عليهم. ولكن إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تحترم حقوق الإنسان فعليها أن تبدأ في مواجهة تلك التذاعبات.

علينا أن نفكر في إعداد التعويضات اللازمة، وعلينا أن نضمن الاعتراف بالانتهاكات وأن هناك طريقة لمعالجة آثارها البدنية والعقلية، وما يتعلق بالقضاء على السمعة. وهذا أمر يحتاج إلى زمن طويل لمواجهته. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الاعتداء على المدنيين خلال الحرب، ولا شك أن بعض الإجراءات قد اتخذت من حيث دفع البعض التعويض وأيضاً طبقاً لقانون المطالبات الأجنبية، ولكن هذه الإجراءات كانت محدودة، وانتقائية، وعشوائية. وهذه البرامج تتم على أيدي العسكريين، وتميل إلى إخفاء الحقائق بدلاً من إظهارها. وهناك أيضاً الحاجة إلى إصلاح المؤسسات للتأكد من عدم تكرار الانتهاكات. وقد تم اتخاذ بعض الخطوات بعد أن قام الرئيس (أوباما) بالتوقيع على أوامر تنفيذية عندما باشر مهام منصبه. ولكن الأمر يحتاج إلى المزيد من الدراسات لتحديد ما يلزم من الإصلاحات القانونية والمؤسسية وخلافها.

سؤال: أليس هناك خطر احتمال أن الأزمة المالية العالمية قد تجعل جهود مواجهة الماضي أكثر صعوبة؟ وما الذي يجعل الولايات المتحدة مضطرة إلى القيام بها مهما كانت صعوبتها؟

جواب: من الواضح أن الأزمات المختلفة تؤدي إلى تشتت اهتمام الحكومة الأمريكية. ولا شك أن جميع الزعماء السياسيين سواء كانوا في الكونجرس أو في البيت الأبيض يجدون حرجاً إزاء الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها السلطات الأمريكية، ويفضلون لو استطاعوا إغلاق هذا الباب. ولكنني أعتقد أن من العسير إغلاق ذلك الباب.

إن آليات المحاسبة، مثل الملاحقات القضائية، والكشف عن الحقيقة، والتعويض، والإصلاح، هي عناصر أساسية من أجل ضمان الاستقرار واحترام حقوق الإنسان في الولايات المتحدة. وإذا تراجعت الولايات المتحدة عن العمل فإنها بذلك تضعف مركزها وثوقيتها أمام العالم، كما أنها ستفقد الثقة في أعين مواطنيها.

وهذا قد يستغرق بعض الوقت أمام الأزمة الاقتصادية، واستمرار القتال في العراق وأفغانستان، ولكن لا يمكن جعله آخر الأولويات الجديرة بالاهتمام.

سؤال: إن السناتور (لبيهي) قد استشهد بلجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، في دعوته إلى تكوين لجنة التقصي، ما هو السياق الدولي الشامل الذي يجب على الولايات المتحدة أن تأخذه في الاعتبار عند تعاملها مع الانتهاكات السابقة؟

جواب: إن العالم يشهد الآن اتجاهًا مستمرًا نحو مكافحة الإفلات من العقوبة، وإن كان ذلك يسير ببطء. إن وجود المحكمة الجنائية الدولية، ووضع المعاهدات والاتفاقيات المختلفة مثل مكافحة التعذيب التي اشتركت فيها الولايات المتحدة، تعتبر إشارات هامة إلى العالم بأن التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة للمحتجزين، لا يمكن أن تستمر من دون معاقبة.

لقد شاهدنا في دول كثيرة رؤساء ومسؤولين سابقين قد حوسبوا عن جرائمهم، ولم يحدث أي سوء في العالم نتيجة لذلك. ويجب علينا أن نفكر أن الولايات المتحدة ليست دولة استثنائية لا تخضع لهذه المعايير، ولكنها جزء من مجتمعات عالمية تراعى فيه المعايير الدولية الخاصة بالقانون الجنائي وحقوق الإنسان.

إنني أعتقد أن العالم ينظر إلينا. فقد كنت منذ أيام أتحدث إلى شخص من نيبال، وقال لي: "إننا نريد أن نرى أن الولايات المتحدة تنفذ إجراءات المساءلة، وعند ذلك يمكننا أن نقول إننا نريد ذلك أيضًا" واعتقد أن هذا يعبر عن موقف كثيرين.

إن الولايات المتحدة إذا رفضت مواجهة الجرائم التي ارتكبت، وتنفيذ سياسة تحمي حقوق المواطنين، فإنها ستواجه المزيد من القلاقل. نحن الآن في مفترق الطرق، ويمكننا أن نعود إلى دور قيادي عالمي، أو نواصل التدهور. وإذا استطاعت الولايات المتحدة أن تعيد النظر في أفعالها بكل أمانة وصراحة، واهتمت باصلاح المؤسسات وتعويض الضحايا كما يجب، فسوف تستعيد مكانتها في العالم وتنجح في تعزيز حقوق الإنسان للجميع.

التقرير العالمي

افريقيا

كينيا

استجابة للقلاقل المدنية التي انتشرت في كينيا، أصدر (كوفي عنان) الأمين العام السابق للأمم المتحدة بيانًا يحث فيه الحكومة على مواصلة الالتزام بالاتفاق الوطني للحوار والتصالح. وكان شهر مارس/آذار 2009 هو الذكرى السنوية الأولى لتكون حكومة ائتلافية وانتفاء العمل بالجدال الخاصة بالإصلاحات الدستورية وفي مجال المؤسسات والمجتمع المدني التي لم تتم بعد

مصادر متعلقة
<http://www.ictj.org/images/content/1/4/1400.pdf>

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في يوم 12 مارس/آذار قام (سليمان بالدو) مدير برنامج إفريقيا بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، بالإدلاء بأقواله أمام اللجنة الفرعية الخاصة بالعملية الداخلية والخارجية بمجلس النواب الأمريكي، حول دور الدول المانحة في تعزيز السلام والمصالحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، واقترح (الدو) أن تركز هذه الدول المانحة على تعيين مراقبين مستقلين بصفة مؤقتة في مجال حقوق الإنسان والشؤون العسكرية، واستمرار مساعدة المجتمع المدني المحلي، وإصلاح الأمن وبعض الإجراءات الخاصة بالعدالة الانتقالية.

مصادر متعلقة
<http://www.ictj.org/en/news/features/2391.html>
<http://www.ictj.org/en/news/coverage/article/2397.html>

جنوب افريقيا

قام المركز الدولي للعدالة الانتقالية بالاشتراك مع المنظمات الأهلية بجنوب افريقيا بمطالبة المحكمة العليا في برينور با بمنع الرئيس (موتلانتي) من منح العفو إلى عدد يصل إلى 120 من المدنيين الذين يقضون مدة العقوبة بسبب الجرائم السياسية التي ارتكبوها خلال فترة التمييز العنصري. وفي جلسة عقدت أول أبريل/نيسان أرحا القاضي النظر في الدعوى إلى يوم 14 أبريل. وقد منح أربعة من أعضاء حركة المقاومة البمينية الإذن بالانضمام إلى رئيس الجمهورية ووزير العدل في الاعتراض على هذا الطلب.

مصادر متعلقة
<http://www.businessday.co.za/articles/national.aspx?ID=BD4A973290>

ليبيريا

عبرت السيدة (إيلين جونسون سيرليف) رئيسة ليبيريا عن اهتمامها بموضوع تحديد مكان مقبرة الرئيس السابق (ريتشارد تولبرت) 1971-1980 ومقبرة الرئيس (سامويل دو) 1980-1995 وذلك للاحتفال بذكرهما، وكانا قد اغتيلوا في انقلاب عسكري أطاح بكل منهما من السلطة، ولا يزال موضع المقبرتين غير معروف.

وخلال شهر مارس/آذار عقد حواران إقليميان لتشجيع النساء على إعطاء آرائهم وضمها إلى التقرير النهائي والتوصيات الخاصة بلجنة الحقيقة والمصالحة وفي أواخر مارس استلمت السيدة (ماسة واشنطن) مفوضة اللجنة جائزة تدعى (السيدة الشجاعة) من وزارة الخارجية الأمريكية من أجل عملها كصحفية أثناء الحرب الأهلية التي استمرت 14 سنة، وتقديرًا لجهودها في تعزيز السلام والمصالحة منذ ذلك الوقت.

مصادر متعلقة
<http://newliberian.com/?p=754>
<http://www.theliberianjournal.com/index.php?st=news&sbst=details&rid=952>

السودان

تحدث الرئيس عمر البشير مذكرة الاعتقال الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية في 4 مارس/آذار لمزاعم ارتكابه لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وقد أجبرت حكومة السودان 13 جماعة من جماعات المعونة الأجنبية بمغادرة السودان، وأغلقت ثلاث جماعات محلية، ولهذا فهناك ما يقرب من مليون شخص بدون معونة، مما يهدد بنزوح عدد كبير من اللاجئين إلى دولة تشاد المجاورة. وقد قام البشير بزيارة خمس دول، وحضر اجتماع القمة العربية التي عقدت في الدوحة على الرغم من تعرضه للقبض عليه. هذا وقد عين الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) معونًا جديدًا للسودان هو (سكوت جراتلون) الذي بدأ زيارة الخرطوم في 2 أبريل قائلًا إن الولايات المتحدة والسودان تدرسان فرصة لبناء علاقة وثيقة متبادلة بينهما.

مصادر متعلقة
<http://www.google.com/hostednews/afp/article/AleqM51G.GI.J10903xC.ExL.CS.uZK5K2Q>
<http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/N20521830.htm>
<http://ictj.org/en/news/press/release/2338.html>

الدول الأميركية

كولومبيا

في أول محاكمة كاملة لرعيم شبه عسكري سابق بمقتضى قانون عام 2005 و قانون العدالة، صدر الحكم على (ويلسون سالازار كاراسكال) بالسجن لمدة 70 شهرا كعقوبة لقتل ثلاثة أشخاص، والواقع أن تعاونه مع القائمين بالمحاكمة قد أدى إلى خفض مدة العقوبة من 38 سنة إلى 70 شهرا فقط، وفي يومي 6 و 7 مارس/آذار صدر الحكم بإبعاد زعيمين شبه عسكريين سابقين هما (ميجيل أنجيل ميجيا) و (أيفر فيلوزا) من الأرجنتين إلى الولايات المتحدة بتهمة الاتجار في المخدرات، ويرى المركز الدولي للعدالة الانتقالية أن هذا الإبعاد هو خطوة إلى الخلف من حيث مبدأ العدالة الانتقالية لأن ذلك سوف يعطل إجراءات قانون العدالة والسلام من حيث المتابعات القضائية، وقد أفرجت حكومة (أوريبي) عن اثنين من زعماء الثوار (إلدا نايبس موسكيرا غارسيا) و (راؤول أجوديللو) من السجن وعينتهما لكي يقوما بالدعوة إلى السلام، وقالت الحكومة إنها سوف تعلق أوامر الاعتقال الخاصة برجال العصابات وتخلى سبيلهم بشروط إذا توقفوا عن نشاطهم وقاموا بتسليم الرهائن الذين لديهم

مصادر متعلقة

<http://www.elespectador.com/articulo128877-primera-condena-de-justicia-y-paz-de-70-meses>
<http://www.reuters.com/article/americasCrisis/idUSN05303620>
<http://www.laht.com/article.asp?ArticleId=329169&CategoryId=12393>

الأرجنتين

في 31 مارس / آذار توفي رئيس الأرجنتين السابق (راؤول ألفونسين) الذي كان رئيسا من 1985 حتى 1989 وذلك بعد العدوان الفاشل الذي قامت به الأرجنتين على جزر الفولكلاند وقد قال رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية (خوان منديز) إن ألفونسين قام بدور حيوي فعال في محاسبة المسؤولين وإقرار القانون في مختلف أنحاء أمريكا اللاتينية، بما في ذلك من إجراءات التحقيق والكشف عن الحقيقة حول الاختفاءات وانتهاكات حقوق الإنسان.

مصادر متعلقة

<http://ictj.org/en/news/press/release/2458.htm>

السلفادور

عبر الرئيس المنتخب حديثا (موريستيو فونيز) عن مقاومته لإلغاء حق الفيتو الذي يمنع المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان من النظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية في السلفادور من 1980 حتى 1992، وقد اعتبر هذا الإجراء نكسة لعملية الكشف عن الحقيقة

مصادر متعلقة

<http://www.rionegro.com.ar/diario/2009/03/19/123743099750.php>

المكسيك

أكدت المحكمة العليا أنه خلال قمع المظاهرات الشعبية التي اجتاحت سان سلفادور في شهر مايو/أيار 2006 تم ارتكاب عدة جرائم خطيرة، منها مقتل اثنين من المتظاهرين والاعتداء الجنسي على 50 امرأة، وقد تمت إدانة ستة من ضباط الشرطة في تلك الأحداث.

مصادر متعلقة

<http://www.alterinfos.org/spip.php?article3128>

غواتيمالا

في أواخر مارس/آذار تم اختطاف السيدة (جلاديس مونتيروزو) زوجة المسؤول عن حقوق الإنسان (سيرجيو موراليز) وذلك بعد تعذيبها واحتجازها لمدة يوم، وذلك بعد عدة أيام من إصدار زوجها للتقرير الأول عن محتويات وثائق عددها 80 مليون صفحة تتعلق بالحرب الأهلية 1960-1996، وهذا التقرير يتضمن مئات من أسماء الضباط السابقين المتهمين بقتل الطلاب خلال فترة الصراع، وقد عبر المركز الدولي للعدالة الانتقالية عن قلقه الشديد بسبب ذلك الحادث، وأعلن رئيس غواتيمالا (الفارو كولوم) عن إنشاء لجنة رئاسية لمقاومة الافلات من العقوبة بهدف الحد من انتشار الفساد والجرائم.

مصادر متعلقة

<http://ictj.org/en/news/press/release/2464.html>
http://www.oacnudh.org.gt/ver_ah.asp?IDREGISTRO_AH=235

باراغواي

في شهر أبريل/نيسان كان من المتوقع أن تصدر لجنة الحقيقة والعدالة في باراغواي تقريرها النهائي حول 35 سنة من الحكم الديكتاتوري للجنرال (ألفريدو ستروسنر) وكان ذلك التقرير يحتوي على 8 مجلدات تتناول 9923 حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان، وأن الحكومة مسؤولة عن موت 59 شخصا واختفاء 359 آخرين وأكثر من 18000 احتجاز تعسفي وضحايا تعذيب، ويقدم التقرير توصيات عديدة حول الكشف عن الحقيقة وتعويض الضحايا وإصلاح المؤسسات.

مصادر متعلقة

<http://www.verdadyjusticia.gov.py>

بيرو

تمسك الرئيس السابق (ألبرتو فوجيموري) أثناء إدلائه بأقواله خلال محاكمته في أول أبريل/نيسان بأنه بريء من تدبير مذبحه لقتل 25 مدنيا واختطاف شخصين خلال رئاسته من 1995 حتى 2000، وذكر (فوجيموري) في تلك المحاكمة التي أديعت بالتلفزيون أنه لم يرتكب أي خطأ، وأنه ورت دولة مليئة بالكوارث وتحتاج إلى الإنقاذ، هذا وينتظر صدور أول حكم بعد أسابيع وإذا تمت إدانته فقد يصدر الحكم بسجنه لمدة تصل إلى 30 سنة وقد تم توجيه لوم شديد إلى حكومة بيرو لأنها رفضت قبول منحة قدرها 2 ملايين دولار من ألمانيا لبناء متحف لتخليد ذكرى ضحايا العنف السياسي من عام 1980 حتى 2000 وأدى إلى موت 70000 شخص تقريبا، وفي شهر آذار/مارس الماضي التقى الكاتب السياسي (ماريو فارهلوسا) مع الرئيس (ألن غارسيا) وقال أن الرئيس قد وافق أخيرا على قبول المنحة وبناء المتحف.

مصادر متعلقة

http://www.nytimes.com/2009/04/02/world/americas/02fujimori.html?_r=2&ref=world
<http://ictj.org/en/news/features/2319.html>

<http://www.larepublica.pe/politica/27/03/2009/vargas-losa-convencio-garcia-de-aceptar-museo-de-la-memoria-0>

الولايات المتحدة الأميركية

على أثر نشر مقتطفات من تقرير للصلب الأحمر بشأن ضلوع بعض المسؤولين الأمريكيين في تعذيب بعض المحتجزين المشتبه بهم في نشاط إرهابي، تصاعدت الشكوى بضرورة إجراء تحقيق كامل في انتهاكات مكافحة الإرهاب، وقد صرح مدير وكالة الاستخبارات المركزية (ليون بانيتا) أنه يعهد إلى مجموعة عمل تقوم بالتعاون مع هيئة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ والخاصة بالاستخبارات فيما يتعلق باحتجاز وتعذيب واستجواب المشتبه بأنهم إرهابيون.

وقد وجه نشطاء الحريات المدنية إلى حكومة الرئيس (أوباما) الاتهام بأنهم تخلوا عن الوعود التي أعلنوها خلال الحملة الانتخابية بشأن

مراجعة مبدأ (أسرار الدولة) التي استخدمها رجال حكومة الرئيس السابق (جورج بوش) لمنع أفراد الشعب من الاطلاع على برنامج جمع الاستخبارات. وقد جاء هذا الاتهام بعد أن حاولت وزارة العدل الأمريكية رفض دعوى أقامتها هيئة خيرية في ولاية أوريغون متهمه بتمويل الإرهاب. وقد بنى المحامون الحكوميون آرائهم على مبدأ ضرورة حماية أسرار الدولة، كما أشاروا إلى عزمهم أن ينقلوا الوثائق السرية بعيدا عن مقر المحكمة لحجبتها عن أنظار ممثلي تلك الهيئة الخيرية.

وفي 4 مارس/آذار قامت السيدة (ليزا ماجاريللي) مديرة برنامج المساءلة والمحاسبة بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية بتقديم شهادة كتابية أمام اللجنة القانونية بمجلس الشيوخ الأمريكي بشأن الحاجة إلى تكوين لجنة فرعية غير حزبية لتقصي الحقائق حول الانتهاكات التي ارتكبت خلال "الحرب على الإرهاب". كما تقدم السناتور (باتريك ليهي) باقتراح مماثل ولكنه لم يحصل على موافقة الأحراب.

مصادر متعلقة
<http://www.nybooks.com/articles/22530>
<http://washingtonindependent.com/32480/senate-gopers-press-for-prosecution-of-bush-officials>
<http://ictj.org/en/news/features/2371.html>

آسيا

كمبوديا

في 31 مارس/آذار حضر للمرة الأولى أمام محكمة كمبوديا الخاصة، الرئيس السابق لسجن النوار الحمر (كنج حوك إيف) المعروف باسم (دوش) وقد عبر عن أسفه الشديد واعترف بدوره كرئيس لمركز الاعتقال S21 ذي السمعة السيئة حيث خضع أكثر من 14000 شخص للتعذيب والقتل على أيدي النوار الحمر بين 1975 و 1979.

مصادر متعلقة
<http://www.nytimes.com/2009/04/01/world/asia/01cambo.html?ref=world>
<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/03/31/AR2009033100780.html>

أفغانستان

في 31 مارس/آذار اجتمع في مدينة لاهاي بهولندا مندوبون عن 70 دولة في مؤتمر عام حول شؤون الأمن وإعادة التعمير في أفغانستان. وكان الرئيس (أوباما) قد أعلن استراتيجية جديدة خاصة بأفغانستان وباكستان وقد وافق عليها الرئيس الأفغاني حامد كرزاي والرئيس الباكستاني آصف علي زرديري وعدد من زعماء أوروبا.

مصادر متعلقة
http://www.ferl.org/content/Afghanistan_Strategy_Needs_To_Bring_Rule_Of_Law/1601621.html

نيبال

أوقفت حكومة نيبال مشروع قانون للتصديق على ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية. وفي حين أن الحكومة ذكرت أن مشروع القانون يحتاج إلى مزيد من المناقشة فإن جماعات حقوق الإنسان قالت إن إيقاف هذا المشروع هو مجرد محاولة من الحكومة الماوية لقتل المشروع لكي تتجنب المساءلة عن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية التي استمرت عشر سنوات.

مصادر متعلقة
http://www.myrepublica.com/portal/index.php?action=news_details&news_id=2524

اندونيسيا

اشتركت هيئات من المجتمع المدني مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية في عقد مؤتمر عام لمدة أربعة أيام (17 إلى 20 مارس/آذار) في العاصمة جاكارتا، وحضره مائة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من 24 ولاية في اندونيسيا، واجتمعوا لمناقشة خبراتهم في تلك الفترة، وكذلك موضوع الإفلات من العقوبة وقضايا الانتخابات العامة التي ستعقد قريبا وفيها مرشحون صالحون في انتهاك حقوق النساء. وقد اعترف (فريبورغ ماكهوران) صاحب إحدى شركات التعدين الكبرى ومقرها الرئيسي في أمريكا أنه كان يدفع أموالا ضخمة إلى رجال القوات الحربية الاندونيسية لحماية منجم كبير للذهب والنحاس في (بابوا) وذلك على الرغم من الاصلاحات القانونية التي تمنع العسكريين من العمل في ميدان الأمن الخاص. ويقول نشطاء حقوق الإنسان إن الأموال التي دفعتها الشركة إلى العسكريين كانت تساعد في تمويل انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المحليين.

مصادر متعلقة
<http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5jJMKtoD9LnT34URkkJmTjaSf8EA>

تيمور الشرقية

استخرج رجال التحقيق 16 جثة من باطن الأرض بالقرب من مدينة (دليلي)، وقد تكون بقايا جنث ضحايا مذبحه قام بها الجيش الاندونيسي منذ 28 سنة. ويعمل رجال التحقيق وخبراء الطب الشرعي من أجل تحديد هوية تلك الجثث التي وجدت في مقبرة مجهولة بعد أن شهد أحد عمال المقابر أنه أجبر على دفن ضحايا المذبحه.

مصادر متعلقة
<http://www.theage.com.au/world/graves-may-hold-dili-dead-20090331-9i90.html?page=-1>

أوروبا

ألمانيا

يواجه (جون ديمانينوك) الأمريكي البالغ من العمر 88 عاما الأمر بإبعاده وذلك بعد أن أصدرت جبهة الإدعاء في ميونيخ أمرا باعتقاله لاتهامه بارتكاب جرائم حرب والمساعدة في قتل 29000 شخص عندما كان يعمل حارسا في معسكر للموت أثناء الحكم النازي في بولندا عام 1943.

مصادر متعلقة
<http://www.google.com/hostednews/ap/article/ALeqM5hIH0N3mJ1HhKJrBMWn3uUa8WpghAD96RR6A00>

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لبنان

طلبت المحكمة المختصة بلبنان في لاهاي، التي تقوم بمحاكمة المشتبه بهم في مقتل رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، أن تقوم حكومة لبنان بتسليم الوثائق المتعلقة بالحادث، وكذلك قائمة بأسماء المشتبه بهم المحتجزين في لبنان. وكانت المحكمة التابعة للأمم المتحدة، التي بدأت جلساتها في أول مارس/آذار، والتي أنشئت لمحاكمة المشتبه بملوعهم في الانفجار الذي أدى إلى مقتل الحريري و22 شخصا آخرين في 14 شباط 2005.

مصادر متعلقة
http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7977772.stm

يتزايد التأييد للاقتراحات التي تنادي بتكوين لجان للحقيقة لمواجهة العنف الذي تمارسه القوات شبه العسكرية وانتهاكات حقوق الانسان في العراق. وقد صرحت السيدة (ميراندا سيزونيس) المديرية بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية في قناة سي إن إن CNN التلفزيونية ان عملية الكشف عن الحقيقة تتماشى تماما مع الإطار الثقافي والقضائي العراقي.

مصادر متعلقة
<http://www.ictj.org/en/news/coverage/article/2428.html>

اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

تم تعيين (ريتشارد جولستون) عضو مجلس إدارة المركز الدولي للعدالة الانتقالية حاليا، والذي كان سابقا المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية المختصة بيوغسلافيا السابقة ورواندا، ليكون رئيسا لبعثة مستقلة لتقصي الحقائق والتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني بشأن الصراع الذي جرى أخيراً في قطاع غزة.

حديث المنشورات

عالم في مرحلة انتقال

تحت هذا العنوان أصدر المركز الدولي للعدالة الانتقالية تقريره السنوي عن عام 2008، مع معلومات عن بعض البرامج التعليمية و الموضوعات الخاصة ووسائل اتصالها بالعدالة الانتقالية. وخلال عام 2008 قدم المركز خدماته للحكومات والمجتمعات المدنية في أكثر من 30 دولة، وزاد في اتساع مجال نشاطه في جميع قارات العالم.

<http://www.ictj.org/static/2009/english/index.html>

حقيقة غير مكتملة

يقدم المركز الدولي في هذا الكتاب مراجعة للتقرير النهائي للجنة الحقيقة والصادقة في تيمور الشرقية واندونيسيا حول الفظائع التي ارتكبت في تيمور الشرقية خلال 1999، كما يعطي تقديرا للمساهمات الواردة في التقرير، وأوجه القصور في مجال الكشف عن الحقيقة.

<http://www.ictj.org/en/news/features/2404.html>

محاكمة رؤساء الدول

هذا الكتاب من أعداد السيدة (كاترين ريجر) نائب مدير برنامج الملاحظات القضائية بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والسيدة (ايلين لوتز)، ويستعرض فيه ظاهرة ارتفاع عدد رؤساء الدول والحكومات الذين قدموا للمحاكمة بسبب أعمال الفساد وانتهاك حقوق الانسان منذ عام 1995، وتقييما لجهود العدالة والمساءلة. ويتضمن الكتاب دراسات لبعض المحاكمات التي عقدت لبعض الشخصيات المعروفة، وتأثيرها على المجتمع، في دول شيلي، وبيرو، والفلبين، وزامبيا، ورواندا، ويوغسلافيا السابقة، وليبيريا وسيراليون والعراق.

<http://ictj.org/en/news/features/2431.html>

حقوق الملكية في كوسوفو: إرث مزعج في مجتمع يمر بمرحلة انتقال

في هذا التقرير الصادر عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية يقول مؤلفه "ادوار طويل" ان الصراع حول حقوق الملكية يؤثر على كل جوانب الحياة في كوسوفو، ويعرض حكم القانون لأخطار جسيمة، ويؤدي إلى اتساع هوة الخلاف الناجمة عن المشاكل العرقية والطبقية وما يتعلق بالهوية. ويشرح التقرير نوبات الصراع حول الملكية، والاجراءات التي اتخذتها السلطات القومية والدولية لمواجهتها.

<http://www.ictj.org/en/news/press/release/2445.html>

إصلاح نظام الأمن المرتبط بالعدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن أحداث العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدل على أن جهاز الأمن غير قادر على حماية الدولة، وأنه يعرض السكان للأخطار، وخاصة النساء والأطفال وتقول كاتبة هذا التقرير الصادر عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية، السيدة (لورا دافيز) المستشار الرئيسي لبرنامج أوروبا وأفريقيا، إنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يدخل مبادرات ذات أهمية قانونية على برنامج اصلاح جهاز الأمن، وأن يشجع محاكمة متهمي حقوق الانسان.

<http://ictj.org/en/news/features/2369.html>

التعداد وتحديد هوية موظفي الأمن في أعقاب الصراع

أصدر المركز الدولي للعدالة الانتقالية نسخة جديدة من هذا الكتاب تحتوي على تعديلات كثيرة تتماشى مع التغيرات الحديثة في هذا القطاع الهام.

<http://www.ictj.org/images/content/8/0/801.pdf>

تقويم الفعاليات

23.22 أبريل/نيسان ورشة عمل للصحفيين بالمركز الدولي، بالاشتراك مع جريدة كولومبيا. للاستعلام: الاتصال Maria Cristina Rivera: Minerva@ictj.org	15 أبريل/نيسان محاضرة رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية (خوان منديز) بعنوان: اجراءات المنع والسلام، والعدالة الانتقالية بجامعة شيكاغو، إيلينوي. للاستعلام humanrights@chicago.edu
24-22 أبريل/نيسان المنتدى الخيري العالمي: مجتمع من المانحين والمستثمرين الاجتماعيين. واشنطن. للاستعلام: http://www.philanthropyforum.org	23 أبريل/نيسان حفل الافتتاح: إرشادات خاصة بتمثيل الضحايا في إطار قانون العدالة والسلام. بوغوتا، كولومبيا. للاستعلام، الاتصال: Maria Cristina Rivera: Minerva@ictj.org
21 مايو/أيار مؤتمر دولي: خيرات الكشف عن الحقيقة (جنوب افريقيا، بيرو، شيلي، باراغواي) بوغوتا، كولومبيا. للاستعلام الاتصال Marcela Birceno-donn: mbircenodonn@ictj.org	27 أبريل / نيسان – أول مايو/أيار لقاء قانوني: قضاة المحكمة العليا في كولومبيا يزورون الأرجنتين – بونيس إيريس: للاستعلام، الاتصال: Camilo Bernal cbernal@ictj.org

جهود مشكورة ذات تأثير كبير

المركز الدولي للعدالة الانتقالية يحتاج إلى تأييدكم له في مساعدة المجتمعات التي تكافح من أجل التغلب على ما ضيها المؤلم وذلك على أثر تخلصها من فترات الصراع، ولكي نستطيع التمتع بمستقبل أفضل وبسلام دائم، ومنذ عام 2001 تمكن المركز الدولي من ممارسة جهوده في 35 دولة بالاشتراك مع منظمات الكشف عن الحقيقة، والمجموعات المدنية المحلية والحكومات والمنظمات الدولية.

في أواخر عام 2008 اشترك برنامج أفغانستان بالمركز الدولي مع خبير متخصص في الأعمال المسرحية، ومع هيئة أفغانستانية مركزها في كابول، تدعى "مؤسسة التضامن والعدالة" للدفاع عن الضحايا، وذلك من أجل تقديم مشروع مسرحي خاص. وبفضل خبراتها السابقة في ميدان العدالة الانتقالية والجهود المسرحية، تعاونت هذه الهيئة في تكوين ورشة عمل للعدالة الانتقالية والمسرح مع حوالي عشرين عضوا من مؤسسة التضامن والعدالة، وقاموا بتقديم عرضين مسرحيين.

وعلى مدى أسبوعين قدموا ألعابا مسرحية بهدف المشاركة في المشاعر والتجارب، في بيئة آمنة، وتركزت المناقشات والعروض المسرحية حول ثلاثة محاور رئيسية هي: تعليم البنات، والاضطهاد السياسي بعد تغيير النظام، والهجرة القسرية وانتزاع الأراضي. وكانت هذه الموضوعات هي الفكرة التي قدمها العرض المسرحي "النور في الليل المظلم".

وقد اجتذب هذان العرضان أكثر من 80 شخصا بما فيهم أعضاء مؤسسة "التضامن والعدالة"، والضحايا، وأفراد العائلات. وكان لذلك تأثير عميق في نفوس المشاهدين. وبعد ذلك، اشترك المشاهدون والممثلون في التعبير عن مشاعر التقدير. وقال كثيرون إن تلك المناسبة هي الأولى التي اتاحت لهم فرصة التحدث عما حدث لهم، بعد أن كان ذلك مستحيلا حتى مع خاصة أفراد الأسرة. وقال أحد المشاركين: "الواقع أنني كنت فيما مضى أشعر كأنني سقيم، ولكن هذا العرض المسرحي جعلني سليما ومعافى".

وخلال عام 2009 يأمل برنامج أفغانستان بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية أن يواصل مساعدة الأفغانين المهتمين بالمسرح والعدالة الانتقالية. فإذا أصبح تمويل هذه الجهود مضمونا فسوف يتمكن المركز من إعداد التدريب والمساعدات لنشطاء العدالة الانتقالية والمسرح من أجل تكوين منتدى للأعمال يدور حول العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في أفغانستان.

ويقوم المركز الدولي بتقديم خبرات قيمة يمكنها أن ترفع مستوى حياة الضحايا. كما أنه ينشئ أنظمة قضائية على أعلى مستوى، ومجتمعات قوية مستدامة، ويزداد الطلب سنة بعد أخرى من مختلف دول العالم على مساعدات المركز ولهذا فإن مساندتكم لنا هي ذات قيمة عظيمة وأهمية بالغة.

وللمزيد من المعلومات نرجوكم الرجوع إلى الموقع الإلكتروني www.ictj.org أو الاتصال بالسيدة Mary Claire Brooks مديرة قسم التبرعات الشخصية، رقم الهاتف 917.637.38.44 أو الموقع mbrooks@ictj.org



بعض المشتركين في العرض المسرحي "النور في الليل المظلم" وهو مشروع مسرحي مشترك بين المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومؤسسة التضامن والعدالة" في كابول، أفغانستان.